

النمية المستقلة في الفكر العربي

[التجربة الناصرية]

منير ناجي

تعد الناصرية انعكاسا وتعبيرا عن التطورات التي لحقت بالمجتمع العربي منذ بداية القرن العشرين، وللظروف السياسية التي عاشها هذا المجتمع في ظل الحقبة الاستعمارية وحتى فترة ما بعد الاستقلال. وهي بذلك تعبر عن تطلعات الشعب العربي وآماله في مشروع حضاري متكامل يضعه في مكانته اللائقة بين الأمم والشعوب الأخرى في عالم لا يعترف إلا بالكيانات القوية. فالناصرية، كما صاغها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، هي بلورة لخبرة النضال العربي وتجسيد لأهداف الشعب العربي. ومن ثم فهي أيديولوجية الثورة العربية التي تسعى في الأساس إلى إقامة الدولة العربية الواحدة ذات البناء الاشتراكي والديمقراطي وبناء مشروع حضاري يؤكد أصالة الأمة الحضارية وينطلق بها إلى آفاق تكنولوجيا القرن القادم.

وتتسم دراسة التجربة التنموية للناصرية بأهمية بالغة في الآونة الراهنة. وتظهر أهمية هذه الدراسة، من ناحية، في ضوء أولوية التوجه الاستراتيجي للتنمية المستقلة في الوطن العربي وضرورة التعديل المباشر للأوضاع والعلاقات الخارجية في الاقتصاد العربي من منظور حاجات الحد الأدنى للأمن الاقتصادي العربي، ومن ناحية أخرى ضرورة إعادة قراءة المحاولة الرائدة لمصر الناصرية على طريق التنمية العربية المستقلة، الدعامة الأولى لمشروع حضاري مستقل.

وفي هذه الدراسة فإننا نقتصر على تحليل النقاط التالية:

أولاً: معنى التنمية المستقلة في الفكر العربي.

ثانياً: الجهود الناصرية لتحقيق التنمية المستقلة.

ثالثاً: نتائج التجربة التنموية.

وأخيراً ماذا يبقى للمستقبل.

أولاً: معنى التنمية المستقلة في الفكر العربي :

منذ أن بدأ الحديث في الغرب عن التنمية اقترن بذلك اللفظ حكم إيجابي مؤداه أن التنمية أمر طيب وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم الثالث. وبفضل هذا الحكم القيمي احتلت التنمية المكان

الأعلى بين مقاصد المجتمع الذي بات عليه أن يعبىء من أجلها الجهود. كذلك اتسم الحديث عن التنمية بالتركيز أساساً على مكوناتها الاقتصادية . وكان القوم في البداية لا يميزون بين النمو والتنمية. ثم جاء من قال أن النمو كمي أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة التحويلية . وكانت الفرضية التي يستند إليها ذلك الزعم هي أن التنمية الاقتصادية ستجر في أذيالها التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي ، وبذلك يكون التحديث. ومع ذلك ظل المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس كمي يقصر عن الإحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد. وحتى على المستوى الكمي الخالص ثبت أنه مقياس مضلل يخترن أموراً متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة في نسبة بسيطة فارغة (١).

ويمكن القول أن مفهوم التنمية لا يستطيع الإفلات من إطار السياق التاريخي الذي تقع فيه تجربة المجتمع بمعطياته وبمستويات أدائه ومؤسساته وبالحواح التحديات التي يواجهها والأهداف التي يضعها لنفسه. وتصح هذه المقولة لأن العملية التنموية ينبغي أن تكون معنية بجوانب الحياة الاجتماعية المسائرة للمجال الاقتصادي. ومن هنا كان التركيز الخاص على التنمية بالنسبة لدول العالم الثالث كعملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الإجمالي لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات المختلفة لتجهيز وظائفها لملاءمة اكتساب القدرة الإنتاجية المتزايدة التي تسمح برفع مستوى الإنتاج بشكل متواصل وبمقدار متزايد يتيح للمواطنين الحصول على مستويات معيشة وظروف حياة وفرص عمل مرضية. ولذلك ، فإن التنمية هي في الأساس الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي. وهي نضال يصفي بنى التبعية والاستغلال الإمبريالي ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي. وفي هذا المقام فإن استقلالية التنمية تعني التخلص من مقولات ومضامين النموذج الاقتصادي/ السوسيولوجي الكلاسيكي الذي يقدم في صورته الليبرالية مثلاً واحداً للتنمية هو المثال الصناعي الغربي، ويضع التغريب بالتالي وعاءاً للتنمية. ويوقع ذلك- بالضرورة- مفهوم التنمية في مصيدة النظرة الآلية ويصرف المجتمعات عن خصوصية تراثها الحضاري الذي يحدد أساليب تمزج بين الأصالة والمعاصرة فيما يخص الفكر والنظم والعمل وإدراك المخاطر الخارجية. والحال أنه يجب أن يعتمد المجتمع على قدراته الخاصة. والمجتمع هو مجموع الأفراد. ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده وليعود الإنسان يحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقي . أو كما قال

عبد الناصر "ان النصر عمل ، والعمل حركة، والحركة فهم وايمان... وهكذا فان كل شيء يبدأ بالانسان " والتنمية المستقلة لا يمكن الا ان تكون اشتراكية (٢). فهي تستهدف الفكاك من روابط الاستغلال الاستعماري بكل صورته والاعتماد على النفس. وبالتالي فهي لا تفصل بين التنمية والاستقلال ولا تفرط في السيادة الوطنية بحجة اعتماد التنمية على ما تقدمه الدول الرأسمالية لان بناءها يتمحور حول كون التنمية عملية تحرير شاملة للوطن والمواطن ، تعني أول ما تعني الاعتماد على النفس وتهيئة الامكانيات والطاقات والقوى الوطنية كافة، وتقوم على اساس تحديد مشروع حضاري يهدف الى الاجابة عن اشكالية المدينة الفاضلة والانسان الكامل من رؤية عربية تجمع بين الخصوصية الاصلية وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي " (٣). والمقصود بالرؤية العربية التأكيد على البعد الحضاري للتنمية . " فحضارة المجتمع تنتج لافرادها ما يشبع الحاجات المادية على النحو الذي يتفق ومتطلبات البيئة . وأهم من ذلك ان المنتجات المادية للحضارة المعينة تتشكل ايضا على نحو يتلاءم مع اساليب الانتاج التي ابدعتها واستخدمتها الحضارة نفسها، ومع العلاقات الاجتماعية الي انشأتها أو تبنيتها الحضارة نفسها ، ومع النظم السياسية والقانونية اللازمة لادارة المجتمع وحمائته ، ومع البنية الثقافية التي تشمل المعتقدات المختلفة بكل ما تعززه هذه المعتقدات من قيم موجهة للسلوك الفردي والجمعي " (٤) . ويضيف نفس الكاتب "معلوم ان حضارة أمتنا التي تشكلت وتراكت تاريخيا في المساحة الارضية التي تسكنها من المحيط الى الخليج هي الحضارة العربية الاسلامية التي تفاعلت مكوناتها عندنا على نحو خاص وبكثافة خاصة بفضل التجاور والاتصال . وبفضل وسط مؤات للتفاعل والانتشار وهو اللغة العربية . ومفهوم الاستقلال الحضاري عندنا الذي يرتبط بالتجدد الذاتي هو حديث عن نهضة الحضارة العربية الاسلامية (٥). والمعنى الاهم في الاستقلال الحضاري هو ان التنمية المستقلة ينبغي ان تتضمن تطوير مفاهيم ملائمة لوضع الوطن العربي الاجتماعية ولتصحيح بناء الاجتماعية بدل النقيض بالمفاهيم التقليدية المحدودة الافق التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي المؤلف مثل تعظيم الانتاج وتضييق فجوة الدخل بين البلدان الصناعية ورفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وينبغي ان تخضع هذه الاهداف للامتحان الذي يتضمنه السؤال التالي الرباعي العناصر: لماذا نمي، لمن نمي ، ماذا نمي ، كيف نمي ؟ وما لم تأخذ صياغة الاجوبة بالاعتبار الجماهير العربية من ريفية وحضرية ، وما لم تعبر عن حاجاتها ومصالحها كما تستشعر الجماهير بالذات بها، وما لم تعبر عن نوعية الحياة كما تتناسب وقيم الجماهير وثقافة المجتمع، وما لم تستخدم اساليب وتكنولوجيات مستمدة من موارد المجتمع وقدراته ومنسجمة مع

اولوياته ، فان التنمية تظل تدور في ساحة التقليد وتعتمد على الرؤية الانمائية المسيطرة في مناخات ثقافية وفكرية وفي اطار تجارب تاريخية غربية بالنظر لسيطرة النموذج الغربي في ساحة الفكر الانمائي العربي بشكل عام (٦). وتشكل عناصر الاستراتيجية الانمائية الملائمة للامة العربية نسقاً متكاملًا هجومياً وصدامياً ضد قوى خارجية وداخلية شديدة الضراوة لا تتورع عن استخدام مختلف اسلحتها لتثبيت نسقها التابع المتخلف . وحينما لا توضع هذه الخطوط العامة الضرورية ضمن هذا النسق او تعجز عن تحقيقه لا تبدو اكثر من اجراءات حدها الاعلى تليقي لا تلبث ان تكشف عجزها عن بلوغ غايتها.

ثانياً: الجهود الناصرية لتحقيق التنمية المستقلة:

تتكون دينامية التنمية المستقلة من عنصرين اساسيين متفاعلين جدليا هما عنصر الرؤية او التصور وعنصر الفعل . ويتضمن العنصر الاول :

١- القدرة لدى قوى التغيير على ادراك طبيعة الاشكالية التي تجابه المجتمع العربي في سياق التنمية.

٢- القدرة لدى قوى التغيير على ادراك وجوب نشدان التنمية المستقلة ادراكا ينطلق بدوره من ادراك خطر استمرار التنمية التابعة.

٣ - القدرة لدى قوى التغيير على بلورة فلسفة التحرر الضرورية للتصدي للتبعية وقواها وعلى تحديد الموقف القومي السياسي الضروري للتصدي ، وعلى رسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات ووضع البرامج وتطوير صيغ التنظيم السياسي والاقتصادي اللازمة كلها للعمل على التصدي من جهة وعلى التحرك صوب التنمية المستقلة من جهة اخرى لتحريك المجتمع بنضالية واستمرارية وفاعلية.

والترجمة لهذه التوجهات هي العنصر الثاني (الفعل) وتتضمن بالضرورة القدرة على تنظيم المواطنين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في سبيل النضال الواعي للخلاص من التبعية في اطار مشروع لنهضة قومية مستقلة . ومنذ بدايات ثورة ١٩٥٢ الناصرية ادرك عبد الناصر ان بناء مشروع حضاري متميز يستلزم ارادة سياسية ذاتية مستقلة، فكانت سياسة عدم الانحياز ضد الاستقطاب الثنائي للقوتين العظميين. وشكلت حرب ١٩٥٦ المناخ الملائم لتتلقى الناصرية ولتلقن درسها الثاني ، وهو ان بناء القاعدة الاقتصادية للنهضة يقوم على التصنيع وإحكام قبضة الدولة على النشاطات الاقتصادية. وعندما رفض البنك الدولي المساهمة في تمويل السد العالي، كان الرد

هو تأمين قناة السويس تمهيدا لاستخدام عائداتها في تمويل المشروع الحيوي .
وجاءت مرحلة ما بعد السويس لتحمل تأمين الرأسمال الاجنبي وتصفية الرأسمالية التابعة بتأمين
معظم قطاعات الاقتصاد المصري الحديثة ونقل ملكيتها الى الدولة. ثم سيطرة الدولة على التجارة
الخارجية كوسيلة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة.
ولا يمكن التعرض لجهود الناصرية في الصناعة دون الاشارة الى مشروعات عامين هما مجمع
الحديد والصلب بحلوان والسد العالي بأسوان .

فقد اخذت خطة بناء مجمع حلوان للصلب متطلبات التنمية الشاملة بعين الاعتبار . وحسب
تقرير شبه رسمي (٧) فان هذا المشروع بني وفق تقنيات احدث وأعد لانتاج ١.٢ مليون طن
صلب في العام مما يضاعف الانتاج المحلي بالبلاد الى ٥ أمثاله قبل المشروع . وكان من شأن هذا
ان يؤمن القاعدة الاساسية لاقامة مختلف فروع الصناعة الثقيلة ، هذا عدا ضرورته لانتاج انواع
اخرى عديدة من المنتجات وتأمينه اماكن التوسع في مختلف فروع الصناعات الخفيفة . وقد اتاح
المجمع المذكور فرص عمل لعدد كبير من العمال سواء من العاملين فيه أو العاملين في الوحدات
الانتاجية المرتبطة به والتي توفر ثمانية اضعاف فرص العمل المتاحة داخل المجمع، وايضا من
خلال توسيع الفروع القائمة من قبل والتي ستستوعب اعدادا جديدة من العمال الصناعيين وغيرهم
من فئات المشتغلين . وبالإضافة لانتاج الصلب ينتج المجمع فحم كوك الضروري لانتاج الحديد
الزهر . كذلك يتم انتاج المواد الكيماوية الضرورية للصناعات الكيماوية ولصناعة الأدوية ، و انتاج
الخامات الضرورية لانتاج حديد التسليح والطوب الحراري وغازات الاسمدة الازوتية . وبكلمات
واضحة فان مجمع الحديد والصلب بحلوان يمكن اعتباره مركزا صناعيا يتوقف عليه مصير الامة
(٨).

اما المشروع الثاني فهو السد العالي الذي بات من المؤكد انه حمى مصر من الجفاف عام
١٩٨٥ نتيجة لانخفاض منسوب مياه النيل . وفي دراسة حكومية (٩) حول السد اقرت بانه أعظم
مشاريع التنمية على الاطلاق . فقدره محطات توليد الكهرباء الخاصة بالسد زادت من ٤.٣
ملياركيلووات/ ساعة عام ١٩٦٨ الى ٦.٥ مليار كيلووات/ ساعة عام ١٩٧٤ ومكنت الطاقة
المولدة من السد من توفير المازوت المستهلك في محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالوقود من
٢٦١.٣ ألف طن عام ١٩٦٧ الى ٨٤٢.٣ ألف طن عام ١٩٧٤ مما وفر فرصة بديلة لتصدير
النفط المصري والافادة من عائداته بالنقد الاجنبي . فضلا عن هذا فانه عقب عدوان ١٩٦٧ وما
نشأ عنه من تدمير وتوقف المنشآت ومصانع تكرير النفط تمت تغطية احتياجات مصر من الطاقة

من كهرباء السد حتى قبل ان تبلغ طاقة انتاج محطة كهرباء السد العالي كامل قدرتها الفعلية. ولقد قضى بناء السد العالي وما ارتبط به من انشاء شبكة كبيرة للكهرباء في مصر على واحدة من اهم العقبات امام تطور الصناعة في مناطق كثيرة من البلاد وبسبب حدوث الاعطال وارتفاع التكاليف مع غياب الصيانة اللازمة وادى هذا الى تحقيق عدد من الاهداف منها رفع كفاءة استخدام محطات الكهرباء وتحويل قسم منها الى احتياطي وتخفيض حوالي ٢٠-٣٠% من النفقات الخاصة باقامة شبكات الكهرباء والقيام باعمال صيانتها بدون توقف توزيع الكهرباء منها وتنظيم عمليات توزيعها مع التقليل من تعطل الطاقة الانتاجية. وبفضل الطاقة الكهربائية التي امنتها محطة كهرباء السد العالي وصلت الكهرباء إلى ٣٨٨٢ قرية مصرية او حوالي ٧٢% من عدد القرى المصرية (١٠). هذا فضلا عن دور السد في توفير المياه التي كانت تهدر في البحر في مواسم الفيضان واستصلاح حوالي ٩١٢ ألف فدان وتحويل ١٩٧٣ الف فدان من ري الحياض الى الري الدائم ، الذي زاد من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية .

القوى الاجتماعية المستفيدة من التنمية المستقلة :

يعبرمطلب العدل في توزيع عائد التنمية عن أزمة محورية من الازمات التي تواجه الدول النامية، وهي "ازمة التوزيع" . وتلك الازمة من المسائل التي يلتقي فيها علم السياسة بعلم الاقتصاد ، حيث يقوم النظام السياسي بدور الموزع في المجتمع . وعلى وجه العموم فان كل القرارات السياسية ذات طابع توزيعي وان كانت ازمة التوزيع تشير على وجه التحديد إلى تلك القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيعها .

وتظهرهنا مشكلة في عملية التوزيع بين الانتاج الفني والاقتصادي وهو ان يكون التوزيع على أساس نوعية العمل وبين الاعتبار الايديولوجي الذي يفرض الالتزام بمفهوم العدالة الاجتماعية في التوزيع (١١) .

واتفاقا مع هذا المفهوم عمل عبد الناصر على فرض رقابة الدولة على الملكية الخاصة وتخليصها من الاستغلال ، وفي تحديد اثمان السلع والخدمات الاساسية وايجات الاراضي الزراعية. كما اخضع الاستثمارات الخاصة لاعتبارات التخطيط. بالاضافة الى الحرص على اعادة تنظيم العلاقات القائمة بين العمل ورأس المال بما يضمن للعمل مكانته التي تتفق مع حقيقة دوره في عملية الانتاج من خلال تحديد ساعات العمل ووضع حد أدنى للاجور وإشراك العاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة في مجالس إدارتها وإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخل المحدودة .

وهكذا تم الغاء تعويض الاراضي المستولى عليها وتحديد تعويض التأمينات والحد من الدخول الكبيرة وتقرير الحد الأدنى للدخول وزيادة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية.

ومن ضمن الاجراءات التي اتخذتها الدولة الناصرية، الغاء التعويض المقرر نظير الاراضي الزراعية المستولى عليها في ١٩٦٤/٣/٢١ بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٢، ١٩٦١. وتعويض اصحاب الاسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التي خضعت لقرارات يوليو ١٩٦١ تعويضا اجماليا قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه للشخص الواحد عن جميع ما يمتلكه من اسهم ورؤوس اموال في جميع الشركات والمنشآت ما لم يكن مجموع ما تملكه اقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع ويتم هذا التعويض بسندات على الدولة ذات فائدة قدرها ٤% سنويا ولمدة ١٥ سنة وتحوز الدولة استهلاكها بعد عشرة أعوام. وبالنسبة لقطاع الزراعة، فقد انخفض متوسط ايجار الفدان نتيجة الاصلاح الزراعي من ٥٠ جنيه الى ٢١ جنيه . كما كانت الاراضي المؤجرة تبلغ حوالي ٣.١ مليون فدان ، والدخل الاضافي الذي عاد على المزارعين المستأجرين للاراضي الزراعية بلغ حوالي ٥٨ مليوناً من الجنيهاً ويمثل هؤلاء حوالي ٧٠٠ ألف أسرة عددهم ٣.٥ ملايين شخص (١٢).

ومع صدور قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٦١ زادت دخول الاسر المنتفعة بنحو ٥٠% خلال الستينات بالمقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٥٢. ويرجع ذلك الى زيادة الغلة الغذائية وانخفاض تكاليف الانتاج خاصة بعد ان خفضت الحكومة الاقساط المستحقة من ثمن الاراضي واطالت فترة السداد وخفضت نسبة الفائدة واعفتهم من ضريبة الاراضي .

وتشير الاحصاءات الخاصة بعدد الاسر الفقيرة في الريف المصري أعوام ١٩٥٨، ١٩٦٤، ١٩٧٥ الى انخفاض العدد الكلي والنسبي للاسر الفقيرة في الريف المصري اثناء الفترة الناصرية . فكان من يعيشون دون حد الفقر يمثلون ٢٧% من تعداد العائلات الريفية عام ١٩٦٥ فزاد نصيب نحو ٤٠% من السكان بالنسبة لمعدلات استهلاك الغذاء وانخفض لنسبة ٢٠% من الطبقات العليا . وهذا يدل على ان الاصلاح الزراعي قد قلل من التمايز في الدخول بين سكان الريف بعد ان ضربت طبقة كبار الملاك خاصة مع ازدهار حركة التجميع المحصولي والنهوض بالتعاونيات والتي ادت الى توفير مستلزمات الانتاج ، وبالتالي علاقات الانتاج ، من خلال اشراك صغار الملاك والمستأجرين في وضع الخطة الزراعية والاشراف على تنفيذها ومساهماتهم في النشاط التعاوني (٤٣).

واخيراً، فقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثانية لكبار

ملاك الاراضي الزراعية في الريف. حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الاعلى للملكية الفردية من مائتي فدان الى خمسين فداناً فقط ، وهو الامر الذي ادى بدوره الى مزيد من اعادة توزيع الثروة والدخول لصالح صغار الملاك والاجراء الزراعيين. فارتفع نصيب صغار الملاك (اقل من خمسة افدنة) من ١٥% الى ٩.٧% من الدخل الزراعي وارتفع نصيب عمال الزراعة من ٥% الى ٩.٧% من اجمالي الدخل الزراعي. وهذا السياق العام من قرارات التأميم والاصلاح الزراعي وادخال النظام التعاوني كان يعد تحولاً اشتراكياً بكل معاني الكلمة.

وقد شهد شهر يوليو ١٩٦١ اجراءات حاسمة للحد من الدخل الكبيرة في المجتمع وبوسائل مختلفة. فتقرر بمقتضى القانون (١١٣) لسنة ١٩٦١ الا يزيد الدخل عن خمسة الاف جنيه سنوياً "مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب للمجلس " وفي نفس التاريخ تقرر زيادة السعر التصاعدي للضريبة العامة على الايراد . وقد تضمن التعديل زيادة السعر المفروض على الشرائح اعتباراً من الشريحة ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ جنيه وجمله ٢٥% بدلاً من ٢٠% وحتى يصل الى ٩٠% على الدخل الذي يزيد عن عشرة الاف جنيه .

وقد عكس توزيع الدخل في المدن قدراً أقل من التفاوت في القطاع الريفي فقد ارتفع نصيب ٦٨% من موظفي الدرجات الأدنى في الخدمة الحكومية الى إجمالي الاجور من ٤١% في بداية الخطة الخمسية الى ٥٦%، بينما تقلص عدد اصحاب الدرجات الاعلى من ٥٠% من إجمالي العاملين الى ٢.٥% فقط ، كما هبط نصيبهم من إجمالي المرتبات من ١٩% الى ٨% خلال ذات الفترة (١٤).

وقد انعكس مفهوم العدالة التوزيعية على نمط الخدمات التعليمية حينما تقرر مجانية التعليم في كل المراحل والاعفاء من اداء رسوم الامتحانات ورسوم القيد والانتساب بالاضافة الى زيادة عدد الوحدات الصحية بنسبة ٢٠% عام ١٩٦٥/٦٤ عنها في بداية الخطة.

وعلى مستوى آخر من مستويات العدالة، وبناء على احصاءات ادارة التعبئة العامة والاحصاء، كان عدد الملاك الذين انطبقت عليهم قوانين يوليو ١٩٦١ (خارج قوانين الاصلاح الزراعي) ٥٤٦٢٧ شخصاً يملكون بشكل عام شركات بلغت القيمة السوقية لاسهمها حوالي ٣٠٠ مليون جنيه. وكان عدد من استولت عنده القوانين على أكثر من ١٠٠٠ جنيه حوالي ٧٠٣٨٣ شخصاً. وعدد من اخذ منهم أكثر من عشرة الاف جنيه كان ١٥٣٦ شخصاً. وقد خرجت دراسة اجراها بنك الاسكندرية عن القانون (١١٩) يؤكد تمركز الثروة وعمق الضربة التي تطلبها تغيير النسق الاقتصادي الاجتماعي. فنسبة من يملكون أكثر من ١٠٠ ألف جنيه بالنسبة لمجموع المساهمين

الذين ينطبق عليهم هذا القانون (١٠٣٤ فردا) بنسبة ٩.١% بينما بلغت نسبة ملكيتهم ٦١.٧%. وقد عبد الناصر نفسه الثروات التي احكمت الدولة عليها قبضتها بحوالي ١٠٠ مليون جنيه في خطاب افتتاح مجلس الامة عام ١٩٦٤ (١٥).

ويقرر احد باحثى التجربة الناصرية انه زادت بشكل عام معدلات الاستثمار والنمو وأمكن زيادة معدل الادخار القومي من خلال استيلاء الدولة على الفائض الاقتصادي الذي كان يذهب الى اصحاب الملكيات الكبيرة واصحاب رؤوس الاموال الاجانب والمصريين ومن ثم فقد حدث تقارب في دخول الطبقات والفئات المختلفة ادى الى تقارب بين مستويات الاستهلاك من خلال الارتفاع بالمستويات الدنيا وخفض المستويات العليا . ولذا فلم يكن نمط الاستهلاك والتنمية موجهين للطبقة الوسطى وحدها .

والنقد الجوهرى في هذه الجزئية، هو ان معدلات الزيادة في الاستهلاك للطبقات او الفئات الدخيلة المختلفة وليس للطبقة الوسطى وحدها ، تجاوزت و بدرجات متفاوتة ، الامكانات المتاحة، اي لم تتناسب مع معدلات زيادة الدخل او زيادة الانتاجية. وكان هذا على حساب مستويات الادخار القومي المحققة . وقد صاحب التجربة الناصرية في مراحلها هذا العجز عن تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك بكل ما يرتبط بذلك من اختلال في التوازنات الاخرى وخاصة ان المشكلة تتطلب جهدا سياسيا وتربويا دؤوبا للإقناع ، لأن نوع الحياة المستهدفة ونمط الاستهلاك الواجب اتباعه قضية دينية ونظرية بالدرجة الاولى. فلم يكن المثار هو خصوصية الواقع انطلاقا من التراث العربي- الاسلامي المبتعد عن النموذج الغربي. وهذه قضية لم تكن مثارة بصورة واضحة من أي طرف سياسي او فكري، ويعكس هذا قصورا نظريا عاما لا تتحمل مسؤوليته قيادة ثورة يوليو وحدها (١٦).

ايجاد المناخ الدولي اللازم لدفع التنمية المستقلة:

وكان لهذا الشرط أثره في تغيير نمط العلاقات الاقتصادية للدولة التي تركز التخلف وتعمق التبعية. وقد بذلت الناصرية جهودا لدعم التكامل الاقتصادي العربي، كان ابرزها التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤. وقد تم تحضير تلك الاتفاقية في مرحلة المد القومي العربي للتعبير عن اولوية التجميع العربي . فجعلت أهدافها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والبضائع . وتبنت بالاضافة الى ذلك وسائل لتحقيق الاهداف جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لارادة موحدة. وقد حرص

واضعوا الاتفاقية على التأكيد ان ضخامة الاهداف تستلزم تدريجية العمل وعدم وضع قيود على أي طرف للدخول فيها، ولذا تم تشكيل جهاز معين للقيام بادارة عملية الوحدة (مجلس الوحدة الاقتصادية). ولقد قام المجلس بدور هام في انشاء منظمات اقتصادية وشركات مشتركة تتعلق بالتجمع الاقتصادي العربي مثل انشاء السوق العربية المشتركة وانشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاطراف. ولكن كان الامر يقتضي التنسيق بين خطط التنمية في البلاد العربية واقامة مشروعات انتاجية مشتركة (١٧).

كما كان للناصرية سبق محاولة تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد انعقد في القاهرة من ٩-١٨ يوليو ١٩٦٢ مؤتمر لقضايا التنمية شارك في اعماله احدى وثلاثون دولة بصفة اعضاء وخمس دول بصفة مراقبين. وحضرته لأول مرة دول من امريكا اللاتينية لان مجموع الدول الداعية لم تقصره على كتلة عدم الانحياز بل حاولت ان تجذب اليه أكبر عدد ممكن من الدول النامية . وانتهت اعمال المؤتمر بوثيقة سميت " اعلان القاهرة " تقع في (٦٩) مادة تعبر عن تصور الوفود المجتمعة لقضية التنمية ومتطلباتها وتركز على اهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد دول العالم الثالث عن طريق التصدير الى جانب زيادة معونات التنمية . وقد افضت تلك الجهود بزعامة مصر الناصرية الى انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤. وانتهى الى حلول حاسمة بتنظيم دورات انعقاد . ثم تجمعت الدول النامية في مجموعة السبعة والسبعين، وتبلورت تلك الدعوات الى مبادرة الامم المتحدة في ١٩٧٤ بضرورة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد (١٨). وقد استطاعت الناصرية تهيئة الظروف الدولية اثناء الخطة الخمسية. فكانت الادارة الامريكية في عهد الرئيس كينيدي قد بدأت تأخذ موقفا معتدلا من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث وبالتالي فان المساعدات الامريكية بدأت بالتدفق على البلدان التي تقود تلك الحركة وعلى رأسها مصر. فقدمت الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٢ قروضا مقدارها ١٦٤ مليون دولار لتمويل مصانع السكر والورق والسماد بالاضافة الى الحاصلات الزراعية التي مثلت حينه نصف احتياجات البلاد من القمح والدقيق. وبلغت مبيعات الفائض- ضمن الباب الاول من القانون الامريكي العام- ٤٨ - خلال السنوات المالية الثلاث من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥ نحو ٤٤٠ مليون دولار، اي بمتوسط ١٥٠ مليون سنويا. وقدمت الحكومة الامريكية مساعدات تحت البابين الثاني والثالث من نفس القانون تبلغ ١٨٠ مليون دولار تقريبا . وتشير الاحصاءات الامريكية الى انه بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ حصلت مصر على ما قيمته ١٢٠٠ مليون دولار من المعونة منها ١٠٠٠ مليون من فائض الحاصلات الزراعية . وبعد ان كان الاتفاق على

المعونة يتم سنويا أصبح يتم لعدة سنوات . وقد انتهى اخر اتفاق في ١٩٦٥/٦/٥ وكان يمثل ٤/٣
٤ ملايين طن من الحبوب. وعقد بعد ذلك اتفاقان قصيرا الاجل لتغطية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦
(١٩) .

وفي اطار التأكيد على مبدأ التعايش السلمي، اصبحت هناك نظرة سوفيتية جديدة الى دول العالم
الثالث، اساسها توقع امكانية احراز انتصارات ملموسة على الامبريالية العالمية عن طريق اقامة
علاقات صداقة وتعاون مع الدول حديثة الاستقلال . وطبقا لذلك التصور اصبحت هذه الدول التي
تبنت سياسة عدم الانحياز تشكل مع الدول الاشتراكية ما اسماه خروشوف "منطقة سلام" واعتبره
ظاهرة صحية في صالح الاتحاد السوفيتي لانها تضعف الحزب الرأسمالي بحرمانه من استغلال
موارد العالم الثالث واقامة قواعد على اراضيه.

وهكذا كان ادراك خروشوف للاهمية الخاصة للعالم الثالث مرتبطا بتحول ، قد يمكن وصفه
بانه جذري، في الاستراتيجية الدولية للاتحاد السوفيتي في اتجاهين رئيسيين: التوسع في منح
المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية لهذه الدول بتسهيلات كبيرة لمساعدتها في تطوير
اقتصادياتها الوطنية وتدعيم استقلالها باستقلال اقتصادي .- الانضمام الى دول العالم الثالث الني
اتبعت خط عدم الانحياز في مهاجمة سياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية الغربية على اساس ان
الاحلاف ليست الا وسيلة استعمارية للضغط على الدول حديثة الاستقلال وارغامها على الارتباط
بسياسات لا تخدم مصالحها الوطنية. وهكذا استخدم الاتحاد السوفيتي كل الوسائل الممكنة للتقرب
من دول العالم الثالث ، خاصة مصر الناصرية التي تزعمت حركة التحرر الوطني (٢٠).

وهناك عدة انجازات من التعاون الاقتصادي بين مصر الناصرية والاتحاد السوفيتي يمكن
تلخيصها فيما يلي (٢١):

١- لقد ساعد هذا التعاون في تأمين الشرط الدولي الضروري لتوطيد الاستقلال السياسي
والاقتصادي لمصر الذي وجد اساسه الاولي في تأميم وتمصير المؤسسات الحاكمة للمراكز
الاقتصادية الرئيسية والخاضعة لسيطرة رأس المال الامبريالي والاجنبي- الكومبرادوري ومن ثم
اضعاف السيطرة الغربية في المنطقة العربية.

٢- ان دعم تحرير السياسة الاقتصادية والمراكز الاقتصادية القيادية في مصر لم يكن كافيا
بذاته للسير على طريق الاستقلال الاقتصادي لمصر- وكان اتجاه هذا التعاون منذ نهاية
الخمسينات نحو اعادة بناء هيكل الاقتصاد المصري على اساس تطوير قوى الانتاج واولوية
تطوير الصناعة والاهتمام بالتوسع الزراعي واقامة قاعدة طاقة حديثة... الخ لتكون بمثابة الرافعة

الرئيسية لبناء اقتصاد صناعي متقدم ومستقل.

٣- ان التعاون الاقتصادي المصري مع الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية مثل شرطا لتحسين شروط العلاقات الاقتصادية الغربية مع مصر الناصرية. والاهم ان ذلك التعاون اوجد اطارا مؤتيا لتوفير الحد الأدنى للامن الاقتصادي القومي المصري من حيث خفض درجة الانكشاف الاقتصادي المصري ازاء المراكز الرأسمالية المتقدمة وتقليص الاختراق الاقتصادي الغربي للاقتصاد المصري.

وتميزت فترة تطبيق الخطة الخمسية بنأيم الجانب الاكبر من التجارة الخارجية (الاستيراد وتصدير الحاصلات الرئيسية) وادى تنفيذ خطط التصنيع المتتالية الى تراجع نصيب الصادرات من القطن الخام الى مستوى لا يزيد كثيرا عن ٤% من الاجمالي والى مستوى يقل عن ٦٠ من اجمالي المواد الخام . بينما تجاوز نصيب الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة ٣٠% ووصل التعامل مع دول الكتلة الشرقية بموجب اتفاقات الدفع الى ذروته ليسجل أكثر من ٦٠% من اجمالي الصادرات و ٤٠% من الواردات.

وكانت مصر تحقق - عادة - عجزا في تعاملها مع الدول الغربية والتي كان نصيب الصادرات اليها يقل باستمرار عن نصيب الواردات - فالصادرات الى دول غرب اوربا مثلا لا تتجاوز ١٢% من الاجمالي بينما مثلت الواردات ٢١% وانطبق ذلك على الولايات المتحدة ايضا والتي لم تتجاوز الصادرات اليها ١٠% من الاجمالي . ونحو ١٥% من الواردات (٢٢).

وقد تضاعف ايضا نصيب الدول الاشتراكية في اجمالي صادرات مصر من ١٦.٩% الى ٦٠.٦% بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٠ كما زاد نصيب هذه البلدان من اجمالي واردات مصر من ٩.٨% الى ٣٣.٥% في الفترة نفسها . وفي ١٩٦٩/١٩٧٠ وصل نصيبها في اجمالي تجارة مصر الخارجية الى ٤٧.١% وفي نهاية عام ١٩٧٢ كان نصيب الدول الاشتراكية من اجمالي الديون الاجنبية- المستحقة على مصر حوالي ٥٦.٣% وكان الاتحاد السوفيتي يمثل اهم شريك تجاري لمصر (٢٣).

ثالثا: نتائج التجربة التنموية:

في الوقائع التي احاطت عملية التنمية المستقلة في مصر لا يجب ان ننسى عددا من المؤثرات غير المؤاتية التي احاطت بالتنمية وحدثت فعلها في نتائجها ، مثل الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن ، وكارثة القطن ١٩٦١ حيث اتت الافات على ثلث قيمة المحصول، كما شهدت الخطة في سنها الاخيرة وقف واردات القمح الميسرة بقرار من الحكومة الامريكية. وكل هذه " العوامل كانت

خارج دائرة التحكم للادارة الاقتصادية المصرية. ولكن اتبعت الدولة في المقابل - اسلوبا تخطيطيا بالغ الدقة . فني الصناعة- مثلا- كان " أساس التخطيط لكل خطة خمسية، حساب الموارد الممكن تدبيرها وتخصيصها للاستثمار في التنمية الشاملة، على اساس برامج متكاملة لجميع القطاعات/ وتحديد اهداف محددة في الخطة يجب تحقيقها في كل قطاع. ووزعت الاستثمارات على كل قطاع بما حققه في الخطة. وعلى مدى سنوات الخطة كان يدرج في ميزانية الدولة ما يخص كل منها لتنفيذ مشروعاتها بمتابعة دورية وسنوية لنتائج التنفيذ بالنسبة لكل خطة وقطاع على حدة. وبدا بوضوح النجاح الكبير لسياسة التنمية وفقا لخطة محددة ومعتمدة وبدا يظهر في ميزانية الدولة باب الاستثمارات لتنفيذ المشروعات وتزايدت ارقامها بحيث اصبحت اهم باب في الميزانية. واصبح الباب الثالث في الميزانية لتنفيذ السد العالي واستصلاح الاراضي ومشروعات الطرق والمواصلات والكهرباء واقامة المصانع. وهكذا اصبحت الدولة الممول الاكبر لمشروعات التنمية وبالتالي المالكة لهذه المشروعات واصبح عليها مسؤولية ادارتها. ولذا لم يكن الربح هو العامل الوحيد في اختيار هذه المشروعات بل اقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الانتاج للمجتمع وتساهم في رفع مستواه وخفض تكاليف معيشتة. ثم المساهمة في تكريس مبدأ الاعتماد على الذات. ومع أن الدول كان يمكنها ان تحقق ارباحا أكبر عن طريق رفع الاسعار، وخاصة ان اسعار الانتاج المحلي كادت دائما ارحص بكثير من السلع المستوردة ، لكن الاتجاه كان دائما الى خفض الاسعار وخاصة بالنسبة للسلع الرئيسية والشعبية، لان اقامة المصانع كانت تخضع دائما لتخطيط علمي في التسويق والزيادة المستمرة في الانتاج .

ان منطق التنمية الاقتصادية المستقلة يبدأ من أنها جهد ابداعي متصل يصدر عن ذات الامة الحضارية ولذا لا يمكن ان تتحقق هذه التنمية الاكتمون اقتصادي ملائم لنهضة حضارية شاملة تتمحور حول ذاتها. هذه التنمية المستقلة تنظر الى تحقيق معدل مرتفع للنمو كمتغير مهم ولكنها تدرك ان معدلات التنمية لا تتحرك من فراغ. فالنقديس الغربي لتلك المعدلات- كما يستنتج عادل حسين- يضمم فرضا ان سيادة الغرب على الدول التابعة (حضاريا- سياسيا- اجتماعيا) معطى، وهذا يضمن ثبات محتوى التنمية وشروطها. ومع فرض ان استمرار التنمية التابعة مسألة مقررة، تبدو المعدلات كما لو كانت وحدها المتغيرات الجديرة بمتابعة الباحثين في شؤون الدول النامية. وعلى الجانب المقابل ، فان القيادات الثورية في تلك الدول تدرك ان استمرارها في التبعية يعني اقتصاديا استنزاف مواردها، ويعني انها تخضع في معدلات نموها واتجاهاته لقرارات الدول المسيطرة وظروفها، وبالتالي فان قبولها بالنظام الدولي يعني ضياعا للهوية القومية واستسلاما

للتخلف الاقتصادي والخروج من حالة التنمية التابعة تلك هو بالدرجة الاولى تحقيقا للاستقلال الاقتصادي الحضاري الذي ترتبط به معدلات النمو كمتغير تابع (٢٤)

وبالرغم من تلك الرؤية الخاصة بمغزى معدلات النمو، فان الناصرية حققت ايضا معدلات مرتفعة بالمعنى الغربي. فقد كان هدف الخطة الخمسية الاولى زيادة الدخل القومي في نهايتها بنسبة ٤٠% مما كان عليه في سنة الاساس، وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالي ١٥٧٦.٩ مليون جنيه. وبلغت الاستثمارات المنفذة خلال مدة الخطة مبلغ ١٥١٣ مليون جنيه. بنسبة ٩٥.٩% من الاستثمار المتوقع، وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢.٦ مليون جنيه، وهو يعادل ١٩% من الدخل القومي في المتوسط خلال سنوات الخطة. وقد ساهمت المدخرات القومية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥.٦ مليون جنيه أي بنسبة ٧٢.٤% وبمتوسط سنوي قدره ٢١٩.١ مليون جنيه، وهو ما يساوي ١٣.٢% من الدخل القومي في المتوسط، بينما ساهمت القروض الاجنبية بمبلغ ٤١٧.٤ مليون جنيه فقط أي بنسبة ٢٧.٦%. وبلغت الزيادة المتحققة في الدخل القومي في نهاية الخطة ٣٧.١% مما كان عليه في سنة الاساس مقابل الزيادة المقدره والمتوقعة في الخطة بنسبة ٤٠% وبلغ متوسط معدل النمو السنوي ٦.٧% أي تجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنوات الخطة ٢.٨% في المتوسط. وانطلق الانتاج الصناعي في اشد الظروف صعوبة (حرب ١٩٦٧) من ١٠٧٧.٦١٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ / ١٩٦٧ إلى ١١٦٩.٤١٩ مليون جنيه عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ إلى ١٣٢٢.٩٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ إلى ١٤٢١.٩٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ واصبحت مصر دولة مصدرة للمصنوعات من ٨٢.٣٣٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ١٢٤.٠٦٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (٢٥).

وانعكس كل هذا على الشعب فزاد نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين ١٩٦٠ / ١٩٦٥ بنسبة ٢٨% وجذبت فرص العمل الجديدة اليها الايدي العاملة التي لم تكن تجد فرصة عمل فزاد عدد العاملين مليوناً ونصف تقريبا في خمس سنوات بنسبة ٢٢.١% اغلبهم كانوا رجالا راكدين في مستنقعات الريف فاصبحوا عمالا نشطين في المدن. ولم تكن تلك الهجرة لان الارض قد انكشمت بل بالعكس فقد حول السد العالي ٨٣٦ الف فدان من ري الحياض الى الري الدائم واطاف اليها ٨٥٠ ألف فدان جديدة. ولم تنتقص تلك الهجرة من الانتاج الزراعي فزاد خلال عامين فقط من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ بنسبة ١٥% وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢% عام ١٩٦٦ عنهم في ١٩٥٤ فبلغوا ٤.٥٠٢ مليوناً. وفي كل شهر تبنى مدرسة فبلغت نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الالزامي ٦٩.٧% وفتحت أبواب العلم لابناء الشعب دون مقابل وزادت البعثات للتخصص العلمي من ٢٣٨

بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثة عام ١٩٦٦ وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليوناً عام ١٩٦٠ الى ٢٢.٩ مليوناً عام ١٩٦٥ . ومن أهم نقاط الضعف في قانون الاصلاح الزراعي ان المعدمين ، وهم الذين لا يملكون او يستأجرون أرضاً وكذلك عمال التراحيل ، لم يستفيدوا من عملية توزيع الاراضي فائدة تذكر، اذ كان التوزيع قاصراً على صغار الملاك ، ولذلك ظلت اعداد هذه الفئة في ازدياد مضطرب مع الزمن.

ولم يكن للتنظيم السياسي والعمل الجماهيري بين الفلاحين فعالية تذكر عند تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي اذ قامت بهذه المهمة لجان ادارية من الموظفين وذلك باستثناء الفترة من ١٩٦٠/١٩٦٦ .

كذلك لم تؤثر قوانين الاصلاح تأثيراً ملحوظاً في علاقات الانتاج فيما عدا بعض الآثار الناتجة عن قوانين الايجارات ، والتي كانت تغطي نحو ٦٠% من الاراضي الزراعية عام ١٩٥٢ . وقد ادى ذلك الى التجاء كبار الملاك الى تأجير اراضيهم في وحدات صغيرة . وقد استفاد كبار المستأجرين من قوانين خفض الايجارات باستثمار اموالهم في تأجير الارض الى ان تنبه القانون لهذه الظاهرة فجعل الحد الاقصى لما تستأجره الاسرة الواحدة خمسين فدانا بدءاً من عام ١٩٦١ .

على ان التغيير الاساسي الذي احدثه الاصلاح الزراعي خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٥ كان بالنسبة للملكيات الصغيرة والكبيرة فقط اما الملكيات المتوسطة فلم تتأثر كثيراً . فتوزيع نحو ١٣% من الاراضي الزراعية على ٩% من سكان الريف قد قلص نفوذ كبار الملاك ورفع نسبة ما يخص صغار الملاك ولكنه دعم مركز متوسطي الملاك الذين يمثلون حالياً السلطة السياسية والاقتصادية في مصر . كما ان الاصلاح الزراعي لم يؤثر بصورة ملحوظة على فئة المعدمين بالاضافة الى ازدياد مشكلة التفتت الحيازي نتيجة عدم الالتزام بالتصرف في الارض الموزعة للغير ولمحدودية المساحة التي تم توزيعها . وقد صاحب جهود التنمية المستقلة في مصر الاعتماد على قطاع الدولة في تحقيق التراكم الاقتصادي وقيام القطاع العام بدور أساسي مع ارتباط توسعه بارتفاع معدلات النمو في الانتاج السلعي واقتراب حجم الانتاج الذي يولده الى حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي (٥٥.٤%) . وقد أدى ذلك الى توسيع رقعة المستفيدين في مجالات التعليم والصحة والاسكان .

ومع ذلك ظل حجم ما يبذل من الفائض الاقتصادي على انماط استهلاكية غير ضرورية كبيراً نسبياً . وترافق هذا مع عودة جزئية من أصحاب الدخول العليا الى التكاثر عبر أنشطة لا ترتبط بزيادة الانتاج او تحسين الخدمات . وقد تعرضت جهود التنمية فعلاً للتعثر بعد الخطة الخمسية بسبب ظروف الضغط الخارجي، وكان طبيعياً ان ينعكس ذلك في اجراءات جديدة ، الا انه لاسباب

غير معروفة على وجه الدقة تأخرت تلك الإصلاحات الجذرية وظهرت بشائرها في تحديد ملكية الأسرة (وليس الفرد) بمائة فدان عام ١٩٦٩ والاستعداد لمعركة التحرر والتصفية الحادة لرموز المؤسسة الجذرية التي تسببت في النكسة، بالإضافة الى مؤشراخرتمثل في رغبة الرئيس عبد الناصر نفسه من خلال مقالات امين الاتحاد الاشتراكي في جريدة الجمهورية والتي اشارت الى الاجراءات المتوقعة "لجنة الرقابة العليا للدولة لتصفية بقايا الاستغلال " (٢٦).

خاتمة: ماذا يبقى للمستقبل :

لقد كانت التجربة الناصرية - بكل المقاييس - مثالا على قدرة الشعب العربي على النهوض الاقتصادي اذا توفرت القيادة السياسية والمناخ الوطني الملائم في ظروف دولية تشارك شعوب العالم الثالث في فرضها. ورغم الانجازات العديدة التي اوضحتها الدراسة الا ان استمرارية التجربة تقابلها بعض المحاذير من داخل التجربة ذاتها، فضلا عن العوامل الخارجية مثل بروز العامل النفطي في السبعينات. و سنتناول في هذا المقام العوامل الداخلية والتي اهمها:

١- الاعتماد على الجهاز البيروقراطي في ادارة شؤون التجربة دون الاهتمام بالسماح للجماهير بالمشاركة السياسية الايجابية في العملية التنموية. ف نموذج مشروع السد العالي يؤكد تلك الفرضية لان تناوله جاء بتوجيهات القيادة السياسية وفي مناخ تعبوي سيابي مناهض للاستعمار واعداء الثورة دون الاهتمام بتأطير الجماهير ضمن وعاء سياسي ملائم غير بيروقراطي.

٢- الممارسات الخاطئة والانحراف عن المبادئ الاساسية للناصرية والتي جاءت نتيجة نشأة التنظيمات السياسية من أعلى وكان ذلك سبب لدخول المنتفعين وعناصر الثورة المضادة الى الثورة، مما سهل تصفيتها بعد ذلك. والمثال الواضح هو الرئيس السابق انور السادات وبعض رجالاته مثل سيد مرعي ، جمال العطيبي ، حافظ بدوي .

٣- دور الطبقة الوسطى في قيادة النظام الاجتماعي مما مكنها من فرض آرائها ومواقفها المذبذبة طبقيا في تحويل مسار التجربة.

٤- انتشار بعض المفاهيم غير المحددة نظريا مثل الرأسمالية الوطنية المستغلة والموقف التوفيقى بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وقرار مبدأ التفاوت بين الدخول للملكية غير المستغلة.

المراجع

- ١- د. اسماعيل صبري عبد الله- التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجمل (المستقبل العربي، ع ٩-٨/١٩٨٦) ص ٥٦.
- ٢- د. اسماعيل صبري عبد الله- التنمية المستقلة- مرجع سابق- ص ٨٠.
- ٣- د. انور عبد الملك- تنمية ام نهضة حضارية (المستقبل العربي، ع ٣-٨/١٩٧٨) ص ١٧.
- ٤- عادل حسين- المقدمة (في)- انور عبد الملك واخرون- دراسات في التنمية والنكامل الاقتصادي العربي- (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢) ص ١٩.
- ٥- عادل حسين المقدمة- مرجع سابق- ص ٢٠.
- ٦- د. يوسف صايغ- نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي (المستقبل العربي، ع ٩-٨/١٩٨٦) ص ١٢١.
- ٧- الاهرام الاقتصادي- القاهرة- ١/٤/١٩٧٥- ص ٩: ٢٤.
- ٨- د. محمد السيد سعيدي- العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية - دراسة غير منشورة (مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٨) ص ٢٢.
- ٩- السد العالي ونتائجه- المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية (ملحق مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، ١/٢/١٩٧٦) ص ٢-١٣.
- ١٠- محمد ابراهيم الديب- توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر (مجلة مصر المعاصرة يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧)، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة ص ١٨٦.
- ١١- د. علي الدين هلال- محاضرات في التنمية السياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة: ١٩٧٥) ص ١٠٣.
- ١٢- لمزيد من الاجراءات انظر د. احمد جامع- المذاهب الاشتراكية (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩) ص ٥٨٧-٦٢٠.
- ١٣- د. مصطفي الحلبي- ثورة يوليو والتنمية الزراعية (في) ندوة ٢٣ يوليو تحديات الماضي وافاق المستقبل (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦) ص ٨.
- ١٤- د. احمد جامع- المذاهب الاشتراكية- مرجع سابق- ص ٦١٩.
- ١٥- د. حسين خلاف- التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (مطبعة البابي الحلبي ١٩٦٢، القاهرة) ص ٤٠٧.
- ١٦- عادل حسين- التنمية المسقلة- تقييم تجربة مصر (الحوار، ع ٣، ١٩٨٦) ص ١٢٢.
- ١٧- د. محمد لبيب شقير- الوحدة الاقتصادية العربية- تجاربها وتوقعاتها (مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ١٩٨٦) ص ٤٠٩.
- ١٨- د. اسماعيل صبري عبد الله- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦) ص ٨.
- ١٩- د. علي الجريتي- السياسات الاقتصادية للثورة (١٩٥٢-١٩٦٦) (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤) ص ١٣٢.
- ٢٠- لا يعرف على وجه التحديد قيمة المساعدات السوفيتية- انظر على سبيل المثال محمد حسنين هيكل - حكاية العرب والسوفيت (دار العالم العربي، الكويت، ١٩٨٢).

- ٢١- د. طه عبد العليم طه- الاتحاد السوفيتي والتنمية المستقلة في الوطن العربي حالة مصر الناصرية (الفكر الاستراتيجي العربي، ع ٢٩، يوليو/ ١٩٨٩، بيروت) ص ٢٤٠.
- ٢٢- د فخري مكي- التغييرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٦) (في الاقتصاد المصري في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ص ٣٣٨ .
- ٢٣- عادل حسين- الاقتصاد المصري من الاسقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) (دار المسقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣) ص ٣٠٥ .
- ٢٤- د. عصمت سيف الدولة - هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟؟ (دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩) ص ٣١٦، ص ٣١٩.
- ٢٥- مصطفى الجبلي- ثورة يوليو والتنمية الزراعية- مرجع سابق- ص ١٣ .
- ٢٦ - علي صبري- مقالات الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي (البنك الاهلي المصري ادارة الشؤون العامة، ١٩٦٧).